

إجراءات الفحص في ألمانيا الشرقية

تعتبر عملية الفحص التي اتبعت في ألمانيا الشرقية بعد عام 1989 وسقوط حائط برلين عملية فريدة من نوعها وذلك بسبب وجود ألمانيا الغربية وانتهاء بتوحيد الجزءين الغربي والشرقي في دولة واحدة. كما أن عملية الفحص في ألمانيا الشرقية كانت أكثر تلك العمليات من حيث اللامركزية في جميع دول شرق أوروبا.

وكان أغلب سكان ألمانيا الشرقية يرون أن تلك العملية إنما هي بدافع الانتقام السياسي من جانب إخوانهم من شعب ألمانيا الغربية، ولو أنها من المنظور القانوني كانت تهدف إلى التركيز على الولاء للنظام الديمقراطي الجديد والانتماء إلى القيم الجديدة. وقد تركز الفحص على موظفي الإدارة العامة ورجال القضاء والشرطة، وأيضاً على المتعاونين مع رجال الشرطة السرية، ويقدر عددهم بحوالي 180.000 شخص. وكان الفحص جزءاً من برنامج شامل لإصلاح المؤسسات وإعادة الهيكلة، ومن الصعب التمييز بين هاتين العمليتين.

وكان الفحص يجري على مستويين: أحدهما لجنة محلية تتولى المجالس البلدية والجامعات، والآخر لجنة عليا على المستوى الوزاري. ومع أن اللجنتين كانتا تلتزمان بالقانون الألماني فإن اللجنة المحلية كانت تتمتع بشيء من الحرية، وكان أعضاؤها يختارون على أساس المراكز الإدارية بالهيئة التي يجري فحصها، أو كانوا معروفين بين زملائهم بجدارتهم. وفي بعض الحالات الأخرى كان الأعضاء ينتخبون من المؤسسات التي ستخضع للفحص، ومن المجتمع المدني وممن لديهم خبرات في ميدان القانون والتعليم.

وبعد توحيد ألمانيا في عام 1990 تم استخدام معياريين لإجراء الفحص:

- إذا كان الخض المطلوب فحصه قد اشترك في العمل مع رجال فريق ستاسي) أو ارتكب انتهاكا لحقوق الإنسان،

- إذا لم يكن نظام اللياقة الأهلية لم ينطبق على الشخص، وليس لديه المؤهلات اللازمة لذلك النظام.

وكان معيار اللياقة الأهلية ذلك مثيرا للجدل، إذ لم يكن من السهل التمييز بين أولئك الذين لديهم قناعات ديمقراطية، وبين من كانوا فقط يرددون الشعارات السياسية والقيم الأخلاقية الجديدة. وكان من الصعب إثبات مزاعم سوء الإدارة أمام المحاكم الألمانية التي كانت تستلزم أدلة واقعية على سوء التصرف من جانب الولاء للنظام الشيوعي.

ومع ذلك فإن لجان الفحص المحلية كانت ترسل مجموعة خاصة من الأسئلة إلى الأشخاص الذين سيجري فحصهم، ثم تقوم بمقارنة إجاباتهم بالبيانات المذكورة عنهم في الملفات. وكان الموظفون الذين يشك في أقوالهم يستدعون من أجل سماع أقوالهم. ويجدر بالذكر أن حوالي 90% من البيانات لم تكن صحيحة فيما يتعلق بعلاقتهم بالشرطة السرية، إلى جانب أن نوع العمل الذي كان يمارسه الشخص كانت له أهمية خاصة: فعلى سبيل المثال كان القضاة يخضعون لفحص أشد قسوة من الفحص الذي يجري لموظفي الإدارة العامة. وكان مستوى الفحص في الوظائف المدنية يعتمد على درجة الموظف من حيث المسؤولية والمركز الاجتماعي.

وحيث أن جزءاً من إجراءات الفحص كان يهدف إلى معرفة ولاء الشخص للقيم الديمقراطية فإن عامل الزمن وحده كان يعطي اللجان المحلية فرصة أكبر لتقييم سلوك الموظف والتأكد من ولائه

للديمقراطية. وحيث أن المفوض الفيدرالي لم يبدأ العمل إلا في عام 1992 فقد كانت وظائف مدنية كثيرة قد تم إدماجها في نظام المؤسسات الجديدة وتقرر اعتبارها صالحة للعمل.

وبمقتضى قانون (سجلات الشرطة السرية ستاسي) الصادر في 1990 تقرر السماح للجان الفحص المحلية والجمهور بالاطلاع على ملفات الشرطة. كما أن هذا القانون قد صرح بإنشاء مكتب فيدرالي ومفوض فيدرالي للإشراف على الملفات، والتصريح لأفراد الشعب بالاطلاع عليها بمقتضى ما كانوا يشغلونه من وظائف في الماضي.

وكان من حق اللجان المحلية وأصحاب الأعمال أن يطلبوا الملفات من مفوض اللجنة الذي كان اختصاصه فحص الملفات واتخاذ الإجراءات اللازمة إذا عثر فيها على دليل يثبت سوء التصرف. أما المكتب الفيدرالي فإنه كان يقوم بتحديد مواصفات السلوك الذي كان يمكن اعتباره تعاوناً أو تواطؤاً - وذلك على الرغم من صعوبة تقييم الأدلة الواردة في الملفات تقييماً دقيقاً. كما أن القانون حظر استخدام الملفات كدليل بعد عام 2006 على الرغم من استمرار فصل الموظفين من وظائفهم.